احـذروا!!!

فلا تنازعوا الله في سلطانـــه

تأليف

سعيد محمد السواح

توزيع

دار الخلفاء الراشدين

الإسكندرية ـ أبو سليمان ـ ش عمر

أمام مسجد الخلفاء الراشدين

٠١٠٥٠١٣١٥١ - ٠١٠٦٧١٤٧٦٨

دار الفتح الإسلامي

الإسكندرية ـ مصطفى كامل

بجوار مسجد الفتح الإسلامي

٠١٢٥٨٣٤٥٧٤ - ٠١٩٤٥٥٥١٥٧

مقدمة

أيها الشباب المسلم الحبيب...

لماذا تُثبت لله حقًا، وتنزع عنه حقًا آخر ؟!

أتستكثر على ربك أن يكون له حق الأمر والنهي ؟!

أن يكون له حق السيادة والتشريع ؟!

أتستكثر على ربك أن يكون له الخلق والأمر؛ فقلت بلسان المقال والحال: بل له الخلق، أما الأمر فليس له فيه حق ؟!

أيها الحبيب...

لا تعجب من هذا الكلام فالواقع طافح بذلك؛ فلو قلنا لك أن هناك ملكًا، فهل له الحق في أن يتصرف في ملكه، فلا دخل لأحد بينه وبين حاشيته، هل تستطيع أن تنزع منه ذلك السلطان، أم ستعترف له بهذا الحق، لاسيما لو كان ملكًا عادلًا ؟!.

فترى من الذي له الحق في أن يحكم في مملكة هذا الملك وفي سلطانه؟

فالكل سوف يُقر له بذلك الحق؛ لأنه لم يظلم طالما كان متصرفًا في ملكه الذي لا يُشاركه فيه أحد.

ما بالك أيها الحبيب...

لو قام صانع واخترع آلة من الآلات لا مثيل سابق لها، ولا خبرة لأحد بها، بل لا خبرة لأحد بمكوناتها وتركيبها.

فمن أحق الناس ببيان تركيبها ومكوناتها ؟

ومن أحق الناس ببيان كيفية تشغيلها؟

ومن أحق الناس ببيان كيفية إصلاح الخلل والأعطال إذا ألّمت بها ؟

فمما لا شك فيه..

لن يختلف العقلاء أبدًا؛ إلا وقالوا: من قام بتصنيعها حيث لا سبيل لأحد بمعرفة مكوناتها وتراكيبها، بل إن صانعها ما صنعها إلَّا بتصور مُعين عنده، ثم على أساسها قام بالتنفيذ والتصنيع، فإنها لم تُصنع بطريقة عشوائية.

فما حكمك لو قام البعض وقال: هذا العطل لا يتم إصلاحه إلَّا بصورة كذا وكذا على غير الصورة التي عرضتها الطائفة الأولى... فإلى من نسمع ونستمع؟!

إلى صانعها أم إلى الذين لم يباشروا تصنيعها، ولا تركيبها، بل ولا خبرة لهم بمعرفة مكوناتها الداخلية. فهو أعلم بصنعته من غيره؟!

ما بالك أيها الحبيب...

إذا أُصيب الإنسان بمرض فلاشك أنه سيذهب إلى الطبيب المختص بأمراض الأبدان، وهذا المرض ما نشأ إلَّا كنتيجة لوجود خلل أو عطل بأعضاء الإنسان.

وهذا الطبيب يقوم حسب التشخيص بوصف الدواء الذي من خلاله يتم إصلاح هذا الخلل، وهذا العطل؛ حتى تعود الأعضاء إلى حالتها الطبيعية وكفاءتها المرجوّة.

هل تراه يذهب إلى أهل الهندسة؟ أو أهل المحاماة؟ أو أهل المحاسبة؟ أو أهل أي مهنة غير الطب؟!.

فمما لا شك فيك...

أن العقلاء يقولون ليس له طريق إلَّا عند أهل الطب؛ فهم أهل هذه المهنة والصنعة، ولا قبيل لأهل المهن الأخرى بذلك؛ فالطبيب أعلم بصنعته من غيره.

فنقول لك أيها الحبيب:

❄ من الذي خلق الإنسان وركّبه مما رُكِّبَ منه من أعضاء وعظام ودماء وعصب وغيرها ؟

❄ فمن الذي ركّب الإنسان على الصورة التي نراه عليها، وبهذه الكيفيّة وتلك الصفة؛ حتى يكون مؤهلًا للقيام بالوظائف المطلوبة منه؟!.

❄ ومن الذي فرق بين تركيبة الرجُل وتركيبة المرأة؛ ليؤهل كل منهما للقيام بوظائفه التي خُلِقَ من أجلها؟!.

فالله تعالى هو الخالق الذي خلق الإنسان كما وصف لنا: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝٦ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ﴾ [الطارق:٥-٧]، وكما ذكر الله تعالى عن أطوار خلق الإنسان: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٢-١٤]، وهو سبحانه الذي صوّرنا في الأرحام على الصورة التي أراد: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾ [آل عمران:٦].

فما من مخلوق إلا وهو معترف أن الذي خلقه هو الله، وأن الذي ركبه على تلك الصورة وهذه الكيفية هو الله.

فالله تعالى ركَّب الإنسان بصورة يستطيع من خلالها أن يُؤدي المهمة التي خُلِقَ من أجلها: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات:٥٦].

وأنت خلقٌ من خلق الله تعالى، وأنت تتقلب في ملك الله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ ۖ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ۖ وَتَرْزُقُ مَن تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران:٢٦-٢٧].

فإن اعترفت أيها الإنسان أن الله هو الخالق الرازق المدبر والمتصرف والمالك لهذا الكون.

فلماذا تُريد أن تنزع سلطان الله على مملكته وفي ملكه؟

فلماذا تُريد أن تنزع من الله حقه في الأمر والنهي والسيادة والتشريع؟

لماذا تستكثر على ربك أن كان له الخلق أن يكون له الأمر؟

فقمت ببغي وطغيان، تُنازع الله في ذلك، وتقول بلسان الحال والمقال: أنا أحق من الله في ذلك، أنا صاحب الأمر والنهي، كما قال ذلك النمرود، وكما قال ذلك فرعون؟!.

فلماذا تُعطي هذه الصلاحية للإنسان الذي خُلق مما وصف لنا الخالق سبحانه، وتنزع هذه الصلاحية من الله تعالى.

فنقول: أأنتم أعلم بهذا المخلوق من الله أم أنّ الله تعالى هو الخلاق العليم؟

﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ [الملك: ١٤].

من أعلم بما يُصلح هذا الإنسان ممَ يُفسده ؟!

لقد اعترفنا أن صانع الآلة هو أعلم الناس بصنعته التي أتت على غير مثال سابق.

فنقول من نفس هذا المبدأ:

الله أعلم بما خلق ممن لم يشارك الرب ﷻ في ذلك، بل لم يُعاين كيفية خلق الله للإنسان، بل لا علم له بهذه التركيبة التي ركّب عليها هذا الإنسان.

يقول تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠]، فالله تعالى هو أعلم.

﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ فإذا أُصيب الإنسان بعطل أو خلل، فالله تعالى هو الذي يُبيّن كيفية إصلاح هذا الخلل، حتى لو لم يكن العلاج إلَّا بالنزع والقطع.

فكان من هذا العلاج ما وضعه الله من تشريعات لعلاج ومحاربة الدوافع التي تدعو للجريمة بالدوافع التي تصرف عن الجريمة.

فشرع لنا سبحانه العقوبات كعلاج لأي خلل طرأ من مرتكبيها.

فمنها: داء لا يعالج إلا بالقطع والنزع.

ومنها: داء لا يعالج إلا بالضرب.

ومنها: داء لا يعالج إلا بالموت.

فترى من يتطاول على حق الله تعالى في تشريع ما يراه مناسبًا لهذه التركيبة النفسية التي ركب عليها الإنسان، ويبدل ويغير ويعطل.

فنقول لهذا ولأمثاله: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ ؟!

وما هي الأسس والمعايير التي اصطلحتم عليها أن علاج هذا الداء هو ما اخترنا، وليس ما اختار الله تعالى؟!

نقول لهم: أأنتم الذين خلقتم الإنسان؟

أأنتم اشتركتم في خلق الإنسان؟

أأنتم أعلم بهذه التركيبة التي رُكِّب عليها الإنسان؟!

(١) جريمة الزنـا، والعقوبة المقررة عليها:

فبين الله تعالى أن الزاني يُعاقب بإحدى عقوبتين على حسب حال الزاني؛ فإن كان غير محصن (لم يسبق له الزواج، ولم يطأ وطأً حقيقيًا في نكاح صحيح). فعقوبة من ثبتت عليه هذه الجريمة مئة جلدة، وتغريب عام.

وهذا الحكم مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٖ﴾ [النور:٢]. وقال النبي ﷺ: «**وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ**».

وإن كان محصنًا (وطأ في نكاح صحيح) فالعقوبة هي الرجم (أن يُرمى بالحجارة حتى الموت)، وذلك أن النبي ﷺ حكم بذلك على من ثبت زناه أو ثبت زناها، وكان محصنًا، أو كانت محصنة، كما في قصة ماعز بن مالك الأسلمي والمرأة الغامدية.

وهذه العقوبة وُضعت على أساس محاربة الدوافع التي تدعو للجريمة بالدوافع التي تصرف عن الجريمة؛ فالدافع الذي يدعو الزاني للزنا هو اشتهاء اللذة والاستمتاع بالنشوة التي تصحبها، والدافع الوحيد الذي يصرف الإنسان عن اللذة هو الألم، ولا يمكن أن يستمتع الإنسان بنشوة اللذة إذا تذوّق مسّ العذاب.

فالشريعة عندما وضعت عقوبة جلد الزاني مئة جلدة على أساس من طبيعة الإنسان وفهم لنفسيته وعقليته.

فإن قال قائل: فلِما يحكم بالموت على الزاني المحصن؟!

إذا تزوّج الإنسان فأحصن، فقد حرصت الشريعة أن لا تجعل له بعد الإحصان سبيلًا إلى الجريمة، فقد انقطع السبب الذي يدعوه إلى ارتكاب هذه الجريمة بأن كان له زوجة، وإن كانت غير مطاوعة، فقد جعل له السبيل إلى فراقها، ثم زواج أخرى، بل أباح له زواج أخرى إن كانت الطاقة الجنسية لديه مرتفعة، فلا يكفيه زوجة واحدة، فأباح له الزواج حتى أربع، فأغلق عليه بذلك باب ارتكاب هذه الجريمة.

فإن أصرّ على ارتكاب هذه الجريمة وارتكبها، فهذا بمثابة جرثومة لابد من اجتثاثها حاله كحال العضو الفاسد من الإنسان الذي لا سبيل لعلاجه إلَّا بالقطع، وهذا مُشاهد، فإن أُصيب قدم الإنسان بالغرغرينة فلا سبيل إلَّا لقطعها؛ لصلاح باقي الجسد، وكذلك هذه جرثومة لابد من اجتثاثها حفاظًا وصيانة وحماية للمجتمع.

ونحن في واقعنا إن أُصيب إنسان بجذام أو بداء الكلب؛ فإنه يتم عزله؛ مخافة انتشار الفساد في المجتمع، فأصبح مَنْ به ذلك المرض كعضو فاسد لابد من عزله؛ حماية وصيانة للمجتمع.

فإذا اعترض على عقوبة الرجم على أساس أن فيها قسوة، فنقول لهؤلاء:

وهل عقوبة الرجم إلَّا قتل كما يحكم على إنسان بالإعدام لارتكابه جريمة يستحق العقوبة عليها بذلك.

والوسيلة التي يقتل بها اختيرت على أساس أن الغرض الردع والزجر والتخويف ليس لمرتكب الجريمة، ولكن لكل أفراد المجتمع، لكل من تُسوّل له نفسه هذه الفعلة.

أما عقوبة الزنـا في القوانين الوضعية:

فلا مجال فيها للرجم على الزاني المحصن، بل لا تُفرق بين المحصن وغير المحصن هذا من جهة؛ فتمّ بذلك إلغاء هذه العقوبة التي قررها الله تعالى، وكأنهم بلسان الحال يقولون: هذا الحكم من الله لا يصلح ولا يناسب هذه الفعلة.

ثم الاعتداء أيضًا على حكم الزاني الغير المحصن، فتمّ استبداله بالحبس، وهو عقوبة لا تُؤلم الزاني إيلامًا يحمله على هجر اللذة التي يتوقعها من وراء الجريمة، ولا تُثير فيه من العوامل النفسية المضادة ما يصرف العوامل النفسية الداعية إلى الجريمة، بل الأدهى من ذلك أن المرأة الزانية لو كانت متزوجة، فلا يقع عليها عقوبة الحبس إن عفا عنها الزوج فهذه دعوة إلى الفاحشة ودعوة إلى الدياثة.

فنقول لمشرع هذا الحكم:

إن رأيت ابنتك وقد افترشها رجل أو كانت زوجتك أو أختك أو أمك، فهل ترى أن أخلاقياتك تسمح لك أن تعفو عن امرأتك أو ابنتك، فإن قال: نعم. بل ليس له سبيل إلّا أن يقول: نعم، وقد شرع هذا الحكم.

فنقول: كيف لنا أن نجعل من يوصف بالدياثة ودنس بهذه الرذائل أن يُشرع لنا مثل ذلك الحكم الذي يأباه أدنى من تتحرك فيه الرجولة.

(٢) جريمة السرقة وعقوبة قطع اليد:

فهذه الجريمة قررت الشريعة عقوبتها:

﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة:٣٨]. حيث أن اليد هي الأداة التي اعتدى من خلالها ذلك السارق على أموال الغير، فتحوّلت بذلك إلى عضو تالف، لابد من نزعه وقطعه؛ لتُكتب السلامة لباقي أعضاء البدن.

وهذا كحال العضو التالف من الإنسان الذي قرّر الأطباء قطعه وبتره، وهذا الحكم من الأطباء ليس من باب القسوة على هذا المريض، ولكن من باب رحمة هذا المريض، حيث أن بقاء هذا العضو التالف قد يمتد إلى إتلاف باقي البدن.

وكذلك في حالة أن مريض أُصيب بمرض من الأمراض سريعة الانتشار، فإنه يتم عزل هذا المريض في مكان حتى يُصان المجتمع، فهذا أمر لا يعترض عليه العقلاء.

فكذلك الله تعالى لما قرّر بتر هذا العضو المصاب من الإنسان –لأنه أداة وآلة السرقة– هذا لسلامة باقي البدن، وسلامة وصيانة وحماية للمجتمع.

أما عقوبة السرقة في القانون الوضعي:

الحبس، وهذه العقوبة لا تحول بين السارق وبين ممارسة هذه السرقة مرات ومرات، ولا تخلق في نفس السارق العوامل النفسية التي تصرفه عن جريمة السرقة، فإن عاد من حبسه عاد إلى ممارسة السرقة، بل هو لم ينقطع عنها وهو في حبسه.

فنقول لهؤلاء:

أأنتم الذين خلقتموه أم أن الله هو الذي خلقه؟

وإن كان الله هو الذي خلقه وأقررنا بذلك لله تعالى، فمن أعلم بهذا المخلوق؟ الذي خلق؟ أم الذي لم يخلق؟ وأيهما أعلم بما يصلحه وما يُفسده؟ أليس الله تعالى؟ فهذا لا شك فيه ولا مجال فيه للشك، فنقول: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾؟!.

(٣) جريمة القذف وعقوبتها الجلد:

فللقذف في الشريعة الإسلامية عقوبتان: أصلية وهي الجلد، وتبعية

وهي عدم قبول شهادة القاذف. والأصل في تقرير هذه العقوبة قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [النور:٤].

ولا شك أن البواعث التي تدفع وتدعو القاذف للافتراء والاختلاق كثيرة، منها: الحسد، والمنافسة، والانتقام.

وقد وُضعت عقوبة القذف في الشريعة على أساس دفع هذه الدوافع النفسية التي تدفع القاذف لارتكابه هذه الجريمة التي قصد من خلالها إيلام المقذوف وتحقيره، فكان جلد القاذف لقذفه المقذوف بتهمة لم يتم الإقرار عليها، ولم يكن هناك شهود على صحة قول هذا القاذف.

عقوبة القذف في القانون الوضعي:

يُعاقب القاذف بالحبس أو الغرامة أو بهما معًا، وهي عقوبات غير رادعة، وبالتالي كان نتيجة عدم ردع هذه العقوبة انتشار السب والقذف، وتبادل السباب والشتائم.

فنقول لهؤلاء: ﴿ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ﴾؟

فالله تعالى وهو العليم الخبير وضع العقوبة التي تتناسب مع هذه الجريمة، فهي رادعة لاجتثاث هذه الجريمة من المجتمع، فلا سباب ولا اتهامات ولا قذف، أم هذه العقوبات المخترعة من مخلوقين لا يقوون على نفع أنفسهم، فضلًا عن غيرهم.

فنقول لهؤلاء:

من أولى بالحكم في هذه الجرائم التي تُرتكب عن طريق المخلوقين، الذي خلقهم أم من خُلِقَ مثلهم؟

ونقول لهؤلاء:

هل تُريدون نزع سلطان الرب سبحانه في ملكه؟ أتستكثرون على ربكم أن يكون له الأمر كما له الخلق؟!

وحسبك أيها المسلم من ذلك قول الله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا**﴾ [النساء:٦٠].

وحسبك أيضًا: ﴿**فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ**﴾ [البقرة:٢٥٦].

وختامًا:

﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران:١٠١].

فهذه أيها الأحباب..

نماذج لجانب من الأحكام التي حكم الله فيها، وفي المقابل حكم مخلوق بحكم آخر يُخالف حكم الله تعالى متعللًا أن حكم الله لا يصلح لعلاج أمثال هذه الجرائم، والناس بدورهم اتبعوا مقلدين ومُنَحِّين لحكم ربهم عن واقع حياتهم، وكأنهم من واقع حالهم يرضون بحكم هذا المخلوق ويُقدمونه على حكم ربهم.

والنتيجة واحدة وبيّنة، فما من حكم حَكَمَ الله فيه ثم بدّل أو غُيّر أو عُطّل إلَّا وكانت النتائج واضحة في هذه الزيادة الملحوظة في انتشار أمثال هذه الجرائم.

فنقول لهؤلاء:

كيف طابت لكم نفوسكم الخبيثة أن تعتدوا على سلطان خالقكم؟ وكيف نُحَكِّم مخلوقًا جهل عن نفسه الكثير؟!

وكيف نُنازع الله تعالى في سلطانه وفي ملكه، ونحن نتقلب في ملكه وفي نعيمه؟!.

وحسبك أيها المسلم:

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦].

وحسبك كذلك:

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥].

ولتعلم: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [التوبة:١٢٨].

كتبـــه

سعيد محمد السواح

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

أيها المسلم الحبيب...

هل أنت عاجز عن دعوة الخلق لدين ربهم؟

هل أنت عاجز عن توصيل الحق إلى الخلق؟

ما نظن ذلك...

فإنه بإمكانك أن تحتل مكانتك في دعوة الخلق إلى دين ربهم وفي الذب عن دين الله تعالى بعدما اجتمعت قوى الشر والباطل على تلبيس أمر الدين على عباد الله.

فكن إيجابيًا ولا تكن سلبيًا

فلتنادِ على إسلامك ولتُبلغه إلى القاصي والداني.

ولنتكاتف جميعًا على نشر إسلامنا وليكن ذلك بنشر رسالة تدعو الناس إلى ربهم امتثالًا لقول رسولنا ﷺ: «**بلغوا عني ولو آية**».

فبوسعك تنفيذ ذلك وليكن بقليل من مالك؛ عسى أن يهدي الله على يديك من يشاء «**لئن يهدي الله بك رجلًا واحدًا خيرٌ لك من حُمْر النّعم**». فهيا نتكاتف ونتعاون على نشر هذه الرسالات.